

الاجتماع السابع عشر للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تونس، 24-26 سبتمبر 2019

تقديم مشروع جديد

عنوان المشروع: توظيف الذكاء الاصطناعي (AI) في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
الهيئة المقدمة للمشروع: الهيئة الوطنية للاتصالات (جمهورية تونس)

مقدمة وتمهيد:

يعيش العالم ثورة ضخمة في مجال الذكاء الصناعي (AI) اليوم - على وقع الثورة الصناعية الرابعة - حيث أصبح من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة، بما يؤشر ببدء العصر الذهبي الجديد للاقتصاديات الذكية.

حيث تجاوز حجم الاستثمارات فيها لأكثر من 5 تريليونات دولار (تقرير مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز). كما ستبلغ مساهمة الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الدولي إلى 15.7 تريليون دولار من الآن وحتى عام 2030 م، أي ما يفوق الناتج المحلي الإجمالي للصين والهند معاً، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن "برايس ووتر هاوس".

وتشير آخر التقديرات الدولية إلى أن الصين وأمريكا الشمالية، يعدان الفائز الأكبر من دمج الذكاء الاصطناعي في العملية الإنتاجية. حيث أن الصين ستكون المستفيد الأكبر إذ ستجني نحو 26 في المائة من العوائد الاقتصادية الدولية الناجمة عن عملية الأتمتة وستحقق نحو سبعة تريليونات دولار بمفردها بحلول عام 2030. كما أن أوروبا الشمالية ستأتي بعدها في الاستفادة وبفارق ملحوظ إذ لن تتجاوز عوائدها عن 3.7 تريليون، وبالنسبة للبلدان الإفريقية ومنطقة الخليج العربي ودول وسط آسيا فإنها ستحقق نحو 1.2 تريليون دولار.

تعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسات وإنتاجيتها عن طريق أتمتة العمليات أو المهام التي كانت تتطلب القوة البشرية فيما مضى. كما يمكن للذكاء الاصطناعي فهم البيانات على نطاق واسع لا يمكن لأي إنسان تحقيقه. وهذه القدرة يمكن أن تعود بمزايا كبيرة على الأعمال. فعلى سبيل المثال، [تستخدم شركة Netflix التعلم الآلي لتوفير مستوى من التخصيص](#) مما ساعد الشركة على تحليل البيانات وتنمية قاعدة عملائها بأكثر من 25

بالمائة. وبالنظر لوضع الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، فقد تم تأسيس الجمعية العربية للروبوت والذكاء الاصطناعي في العام 2011 م ومقرها الأردن الشقيق وهي هيئة علمية عربية تعنى بعلم الروبوت والذكاء الاصطناعي.

كما أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في العام 2017 استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات، والبنية التحتية المستقبلية، وتهدف إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات. حيث تم تطبيق مبادرة هي الأولى من نوعها في العالم، من خلال تشغيل نظام مدعم بالذكاء الاصطناعي يعمل على تسعير العملات والمعادن الثمينة لكل الأسواق المالية العالمية دون تدخل بشري.

كما أنشأت المملكة العربية السعودية الشقيقة أواخر أغسطس 2019 مركزاً وطنياً للذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات الوطنية ضمن مساعي المملكة نحو معالجة التحديات القائمة على صعيد البيانات والذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي على شبكات وخدمات الاتصالات، فمن المؤمل أن توفر أساليب جديدة لتوسيع الذكاء البشري ويمكن أن تولد مجموعة كبيرة ومتنوعة من التطبيقات المبتكرة. كما ستعمل على تحسين أداء وكفاءة البنية التحتية للاتصالات وأنظمتها ومكوناتها، وأن تنشئ خدمات جديدة وتضمن أفضل تجربة للمستخدم وتعزيز التعاون التقني والاندماج الرقمي وأن تصبح تكنولوجيات الاتصال من خلاله أكثر ديناميكية واستجابة، ولها القدرة على العمل بكفاءة وبتكلفة منخفضة في ظل ظروف صعبة.

وعليه، ولغرض دراسة توحيد مواقف هيئات تنظيم الاتصالات الأعضاء في الشبكة العربية في هذا الشأن وبغية تبني الأطر التنظيمية الملائمة والمحفزة والاستفادة من الممارسات الدولية والتجارب الإقليمية للدول الرائدة في هذا المجال، يقترح تبني مشروع جديد للإستفادة من هذه

التجارب والممارسات الدولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعلى الأخص تلك التي تخدم قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات.

النتائج المتوقعة:

- إعداد تقرير حول تأثير الذكاء الاصطناعي على شبكات وخدمات الاتصالات ومزايها،
- إجراء استبيان شامل حول هذا الموضوع وتحليله من أجل الخروج بالتوصيات المناسبة،
- معرفة أحدث الممارسات الدولية المتبعة لتوظيف الذكاء الاصطناعي التي تخدم قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة من التجارب الاقليمية والدولية في ذات المجال.
- العمل على بناء القدرات وتقديم ورش ومحاضرات للشباب العربي حول الذكاء الاصطناعي.
- آلية تحقيق ضمان حماية الخصوصية والالتزام بالضوابط القانونية التي تكفل حرمة وكرامة الأفراد وللحفاظ على القيم والقواعد الأخلاقية والمجتمعية عند تطبيق الذكاء الاصطناعي في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تحديد المسؤوليات التي تضمن استخدام سليم وآمن لهذه التكنولوجيات.

المقترحات:

- دراسة مدى إمكانية تبني الأطر التنظيمية والقانونية الملائمة والمحفزة لهيئات تنظيم الاتصالات الأعضاء في الشبكة العربية المتعلقة بالآليات المتبعة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في شبكات وخدمات الاتصالات،
- التشجيع على تطوير الذكاء الاصطناعي،

- الخروج بوثيقة استرشادية لهيئات تنظيم الاتصالات الأعضاء في الشبكة العربية حول الطرق المثلى لتوظيف الذكاء الاصطناعي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

خطة العمل والجدول الزمني

الجدول الزمني	النشاط
جانفي 2020	إعداد استبيان حول الموضوع موجّه للدول الأعضاء
فيفري 2020	جمع الإجابات على الاستبيان
مارس 2020	القيام بدراسة مقارنة فيما يتعلق بأحدث الممارسات الدولية المتبعة لتوظيف الذكاء الاصطناعي التي تخدم قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات مع التركيز على التجارب الاقليمية والدولية في ذات المجال.
أفريل 2020	ورشة عمل
ماي - أوت 2020	إعداد ورقة العمل على ضوء الإجابات الواردة على الاستبيان ودراسة المقارنة بين الدول ومخرجات ورشة العمل مع الاستئناس بأهم التوصيات والمعايير الدولية وخاصة منها المنبثقة عن اللجان الدراسية للاتحاد الدولي للاتصالات.